

التعليم القرآني في ظل التحول الرقمي، بين حرية التعليم والضوابط القانونية

Quranic Education in the Age of Digital Transformation: Between Educational Freedom and Legal Restrictions

1. ABDELLAH Krim

Globalization and National Law Laboratory

University of Tizi Ouzou - Algeria

Abdellah.krim@ummto.dz

1- عبد الله كريم*

مخبر العولمة والقانون الوطني

جامعة تيزي وزو - الجزائر

Abdellah.krim@ummto.dz

2. MOUMOU Nadia

Faculty of law and political science

University of Tizi Ouzou - Algeria

Nadia.moumou@ummto.dz

2- مومو نادية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة تيزي وزو - الجزائر

Nadia.moumou@ummto.dz

تاريخ القبول: 2026/05/20

تاريخ الاستلام: 2026/05/06

ABSTRACT:

ملخص باللغة العربية:

Algeria have placed great emphasis on Quranic education, which is considered a fundamental component of their religious and cultural identity and plays a vital role in preserving the national religious framework and strengthening future generations. With the rapid digital transformation in technology and the emergence of new educational technologies, Quranic education has shifted from its traditional framework to various

إهتمت الجزائرية بالتعليم القرآني الذي يُعتبر أحد مكوناتها الجوهرية للهوية الدينية والثقافية، كما يجسد نطاقاً مهماً في الحفاظ على المرجعية الدينية الوطنية وتحسين الأجيال، ومع التحول الرقمي الزهيب في التكنولوجيا، وظهر تقنيات جديدة في التعليم، انتقل التعليم القرآني من إطاره التقليدي إلى فضاءات رقمية متعددة تشمل المنصات الإلكترونية، والتطبيقات الذكية، والدروس والتعليم عن بعد.

* المؤلف المرسـل.

digital spaces, including online platforms, smart apps, and distance learning.

Although these media offer opportunities to disseminate the Holy Quran and facilitate its learning, they raise a number of legal and political issues related to content regulation, quality assurance, and the protection of learners from intellectual or educational deviations.

Keywords: Quranic education; digitization; Algerian law; Spiritual security.

ورغم ما توفره هذه الوسائط من فرص لنشر القرآن الكريم وتيسير تعلّمه، إلا أنها تثير جملة من الإشكالات القانونية والسياسية تتعلّق بالرقابة على المحتوى، وضمان الجودة، وحماية المتعلمين من الانحرافات الفكرية أو التربوية.

الكلمات المفتاحية: التّعليم القرآني؛ الرّقمنة؛ القانون الجزائري؛ الأمن الروحي.

مقدّمة:

يحتلّ التّعليم القرآني مكانة في الحضارة الإسلامية، ويعتبر الأساس الذي تقوم عليه الهوية الدّينية للمسلمين، والجزائر من الدول التي اضطلعت تاريخيًا بدور واسع في تحفيظ القرآن الكريم ونشر قيمه وتعاليمه، وفي ترسيخ المرجعية الدّينية "المذهب المالكي"¹، والعقيدة الأشعرية²، والطريقة الصوفية³ هذه الركائز الكبرى التي تميّز بها المجتمع الجزائري؛ وقد شكّلت الزوايا والمدارس القرآنية التقليدية عبر ربوع الوطن الإطار الأساسي لاحتضان هذا التعليم، بما وفّره من فضاءات للتنشئة الدّينية والثقافيّة الأصيلة؛ فالتحوّلات التكنولوجية المتسارعة التي أفرزها العصر الرقمي أحدثت نقلة نوعية في أنماط التّعليم والتعلّم، شملت التّعليم القرآني الذي انتقل إلى

1 **المذهب المالكيّ أو المدرّسة المالكيّة:** هو أحد المذاهب الإسلامية السنية الأربعة، والذي يتبنّى الآراء الفقهية للإمام مالك بن أنس، تبلور مذهباً واضحاً ومستقلاً في القرن الثاني الهجري، أهم أفكاره هو الاهتمام بعمل أهل المدينة.

2 **العقيدة الأشعرية:** هي مدرسة كلامية سنية أسسها أبو الحسن الأشعري (ت 324هـ)، تهدف للرد على المعتزلة باستخدام أدلة عقلية ونقلية. تعتمد إثبات بعض صفات الله وتوّلّ غيرها، وتعتبر من أبرز مدارس أهل السنة والجماعة.

3 **الطريقة الصوفية:** هي منهج روحي إسلامي (مدرسة تربوية) الأخلاق، والتقرب إلى الله عبر الزهد والذكر، تقوم على الالتزام بالشرعية الإسلامية، والافتداء بالرسول ﷺ، واتباع شيخ مُربٍّ، منها طرق رئيسية تتمثل في (الشاذلية، القادرية، الرفاعية، الخلوتية، التجانية) ولكل لها زوايا ومريدون حول العالم.

فضاءات رقمية متنوعة كالمواقع الإلكترونية، والتطبيقات الذكية، والمنصات الرقمية؛ هذا الانتقال يحمل فرصا لتسهيل نشر القرآن وتعلمه على نطاق أوسع، لكن يثير تحديات على المستويين القانوني والسياسات العمومية للدولة، من حيث الرقابة على المضامين، وضبط جودتها، وضمان توافقها مع المرجعية الوطنية الدينية، إلى جانب حماية المتعلمين من المخاطر الفكرية والتربوية.

تتبع أهمية هذا الموضوع من كونه يمس أحد أعمدة الهوية الجزائرية، في سياق التحولات الرقمية العالمية، بما يجعله قضية إستراتيجية مرتبطة بالأمن الروحي¹ والسيادة الثقافية للدولة، كما تبرز الأهمية العملية في الحاجة إلى وضع معايير وضوابط قانونية واضحة لتنظيم هذا التعليم في الفضاء الرقمي، ضماناً لجودته وحمايته.

تتمثل أهداف البحث في استجلاء الأساس الدستوري والتشريعي المنظم للتعليم القرآني في الجزائر ومدى استجابته للتحول الرقمي؛ مع تحليل السياسات العمومية المتعلقة برقمنة التعليم القرآني وآليات ضبطها؛ وإبراز التحديات المستقبلية المرتبطة بالتعليم القرآني الرقمي واقتراح حلول قانونية وسياسية تكفل تكييفه مع متطلبات العصر دون المساس بأصالته.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: هل وفرت النصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية ضمانات كافية لتنظيم التعليم القرآني في البيئة الرقمية في الجزائر؟ لمعالجة هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء النصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية ذات الصلة، وتحليل الإستراتيجيات التي اعتمدت الدولة عليها في هذا المجال، مع الاستعانة بالمنهج النقدي للمقارنة بين الإطار القانوني القائم وحاجات الواقع الرقمي المتطور.

1 يُقصد بالأمن الروحي بمفهومه الدستوري المستمد من أحكام الدستور الجزائري لسنة 2020 هو واجب الدولة في صون المنظومة العقدية والقيمية للمجتمع وحمايتها من مخاطر الانزلاق نحو التطرف والعلو والاستهداف الأيديولوجي الخارجي، وذلك صوناً للهوية الوطنية في أبعادها الدينية والحضارية.

المبحث الأول: الإطار القانوني للتعليم القرآني في الجزائر في ظل الرقمنة.

تقدمت التكنولوجيا وظهرت الحقوق الرقمية بشكل واسع، وأصبح كل فرد له الحق في الوصول إلى المعلومة والتعلم عبر المواقع والمنصات الموجودة في العالم الافتراضي، هذا بغية إشباع حاجاته العلمية، وكان وليد هذا "التعليم القرآني في البيئة الرقمية" الذي أحدث ثورة واسعة في أواسط المجتمع في كل دول العالم الإسلامي ومن بينها الجزائر؛ هذه الأخيرة تسعى إلى ضبطه وفق آليات قانونية ومؤسسية، للحد من الانحرافات الفكرية، والأساس القانوني لهذا النوع من التعليم هو التعديل الدستوري 422/20 الذي وضع له الضوابط العامة (المطلب الأول)، وكذا القوانين التشريعية ذات الصلة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الضمانات الدستورية لحماية التعليم الديني.

يشكل الدستور المرجع الأعلى للنظام القانوني في الجزائر، ومن ثم فإن معالجة موضوع التعليم القرآني في البيئة الرقمية لا بد أن تنطلق من أحكامه، وقد تضمن التعديل الدستوري 2020 عدة مواد تؤسس لإطار قانوني لحماية التعليم الديني، بوصفه أحد الأعمدة للهوية الوطنية والأمن الروحي، غير أن هذه الحماية تظل ذات طابع عام (الفرع الأول)، بما يستدعي تحليل النصوص من زاوية قابليتها لاستيعاب تحديات الرقمنة (الفرع الثاني)، وتحقيق الأمن الروحي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مضمون النصوص الدستورية المتعلقة بالدين والهوية الوطنية

يحتل موضوع الدين والهوية الوطنية موقعاً قوياً في التعديل الدستوري 2020، إذ يمثلان الركيزة الأساس التي تقوم عليها الدولة والمجتمع، فالدستور لم يكتفِ بمجرد التتصيص على هوية الدولة من حيث مرجعيتها الدينية واللغوية، وطابع نظامها السياسي وعلمها، بل أضفى عليها حماية دستورية صريحة، بما يجعلها مكونات غير قابلة للمساس أو التغيير خارج الإرادة الشعبية الجامعة.

أول ما يلفت النظر هو المادة الثانية من الدستور التي نصت على أن "الإسلام دين الدولة"¹ هذا النص يعكس خياراً سيادياً واضحاً للدولة الجزائرية، ويجعل

1 انظر المادة 02 من الأمر الرئاسي 422-20 يتضمن التعديل الدستوري الجزائري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، 30 ديسمبر 2020.

من الإسلام عنصرًا مؤسسًا في بنيتها الدستورية، فوظيفته هنا من جهة يُعبر عن هوية جماعية تاريخية وثقافية للمجتمع الجزائري، ومن جهة أخرى يضع إطارًا معياريًا قد يؤثر على توجهات التشريع والسياسات العمومية، دون أن يعني ذلك بالضرورة تبني الشريعة الإسلامية كمصدر رسمي أصلي للتشريع، وهذا ما أشارت إليه المادة الأولى من القانون المدني¹. وبالتالي يظهر الطابع الإسلامي في المنظومة الدستورية، التي تتيح إمكانية تكيف المنظومة القانونية وتطويرها بما يستجيب لمتطلبات الدولة الحديثة وتحولاتها المتسارعة.

إلى جانب البعد الديني، يكرس الدستور مكونات أخرى للهوية الوطنية، وفي مقدمتها اللغة، فقد نص على أن العربية لغة وطنية ورسمية، كما أقرت بالأمازيغية كلغة وطنية ورسمية ثانية، مع التزام الدولة بترقيتها وتطويرها². وإن دسترة اللغة الأمازيغية يعكس اعترافًا صريحًا بالتعدد اللغوي والثقافي للمجتمع الجزائري³، وتجعل الهوية الوطنية متعددة الأبعاد، قائمة على التوفيق بين المرجعية الدينية الجامعة والخصوصية اللغوية المتنوعة، وهذا ينسجم مع التوجه الذي تبناه المشرع الدستوري في بناء دولة الوحدة ضمن إطار التنوع.

كما خصص الدستور المادة 51 لضمان حرية المعتقد والضمير وهي من الحقوق الأساسية للإنسان؛ حيث أكد أن حرية ممارسة العبادات مكفولة، على أن تكون في إطار احترام القانون، وما زاد النص وضوحًا حينما ألزم الدولة بضمان حياد وحماية أماكن العبادة عن أي توظيف سياسي أو أيديولوجي⁴. هذا الاختيار يوازن بين مبدأ الحرية الفردية في المعتقد وممارسة الشعائر من جهة، والحفاظ على الطابع الجامع للمؤسسات الدينية من جهة أخرى؛ غير أن عبارة «في إطار القانون» تمنح المشرع مجالًا واسعًا للتقييد والتنظيم، مع عدم إفراغ مضمون الحق، وهو ما قد يثير إشكاليات في الممارسة العملية بين متطلبات حماية الأمن العام وضمان الحريات الدينية.

1 انظر المادة 01 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني

المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج، العدد 78، 30 سبتمبر 1975.

2 انظر المادة 03 من التعديل الدستوري الجزائري 2020.

3 انظر المادة 04 من التعديل الدستوري الجزائري 2020.

4 انظر المادة 51 من التعديل الدستوري الجزائري 2020.

وتعزيزاً للوحدة الوطنية، يضع الدستور قيوداً صريحة على النشاط الحزبي والسياسي، بمنع تأسيس أحزاب على أسس دينية أو لغوية أو عرقية؛ هذه القاعدة تهدف إلى منع استغلال الدين أو الهوية في المنافسة السياسية بما قد يهدد التماسك الوطني، فهي بهذا المعنى تمثل حماية وقائية للهوية الوطنية من أي توظيف قد يؤدي إلى الانقسام المجتمعي أو تفكيك اللحمة الوطنية¹.

وتبرز بعض المواد الأخرى شروطاً خاصة بممارسة الوظائف العليا في الدولة، لاسيما رئاسة الجمهورية، حيث يشترط في المرشح أن يكون مسلماً². هذا الشرط يعكس انسجاماً مع المادة الثانية التي تنص على أن الإسلام دين الدولة.

بالنتيجة، يمكن القول إن التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 قدّم تصوّراً متكاملًا للهوية الوطنية بشكل واضح قائم على ثلاثة عناصر رئيسية: الإسلام دين للدولة، والعربية والأمازيغية لغتين رسميتين، ووحدة وطنية مصونة من الاستغلال السياسي القائم على الدين أو العرق أو اللغة؛ وفي المقابل، حاول أن يفتح مجالاً لحرية الضمير والمعتقد، غير أنّ هذه الحرية تظل مقيدة بإطار قانوني قد يحُد من نطاقها، إن هذه الثنائية بين التكريس الصريح للهوية الوطنية والحماية للحريات الدينية تُعبّر عن خصوصية النموذج التعديلي الدستوري الجزائري، الذي يسعى للتوفيق بين متطلبات الأصالة والانفتاح، وبين الحفاظ على مقومات الأمة ومراعاة الحريات الفردية في مجتمع متنوع.

الفرع الثاني: استيعاب الدستور للتحولات الرقمية في مجال التعليم القرآني.

يمثل التعليم القرآني أحد المراكز الأساسية في الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية للمجتمع الجزائري، وقد منح التعديل الدستوري 2020 جملة من المبادئ التي يمكن استثمارها لفهم موقع التعليم القرآني الرقمي في المنظومة الدستورية.

فأول ما ينبغي التوقف عنده هو المادة الثانية «الإسلام دين الدولة»، هذه القاعدة ليست مجرد إعلان رمزي فقط، بل تؤسس لإطار معياري يجعل من تعليم القرآن الكريم جزءاً من السياسات العمومية المرتبطة بالدين والهوية، وإذا كانت أشكال

1 انظر المادة 57 من التعديل الدستوري الجزائري 2020.

2 الفقرة 3، المادة 87 من التعديل الدستوري الجزائري 2020.

التعليم التقليدي هي الصورة السائدة تاريخياً، فإنّ التطورات الرّقمية تفرض اليوم إعادة إدماج التعليم القرآني ضمن منظومة حديثة قوامها الوسائط التكنولوجية ومثال ذلك "المقرأة الإلكترونية التي استحدثتها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

وبالتالي يمكن القول أنّ النصوص الدستورية تصفي المشروعية على أي مبادرة رسمية أو خاصة في مجال التعليم القرآني في البيئة الرّقمية؛ إلى جانب ذلك، "يكرّس الدستور الحقّ في التّعليم بوصفه حقاً أساسياً تلتزم الدولة بضمانه، مع السّعي إلى تحسين جودته وتكريس مبدأ المساواة في الولوج إليه"¹. إنّ إدماج هذا النوع من التعليم في البيئة الرّقمية يندرج في هذا السياق باعتباره وسيلة لتوسيع دائرة المستفيدين وضمان تكافؤ الفرص، خاصة في ظل الفوارق الجغرافية والاجتماعية التي قد تحوّل دون إلحاق فئات بالمؤسسات التقليدية، فالرقمنة هنا أداة دستورية لتحقيق مبدأ التّساوي في التّعليم، وتفعيل الالتزام الدستوري يجعل التّعليم في متناول الجميع وتسهر الدولة عليه².

غير أنّ هذا الانفتاح لا يُفهم بمعزل عن الضوابط التي يقرّها الدستور، خاصة في المادة 51 التي تكفل حرية المعتقد والعبادة، ولكنها تقيدها بعبارة «في إطار القانون»، هذا التقييد يفتح المجال أمام الدولة لوضع قواعد تنظّم التعليم القرآني الرّقمي، سواء من حيث اعتماد المناهج، أو تأهيل المعلّمين، أو مراقبة المحتوى، وذلك منعاً لأيّ انحراف أو استغلال سياسي أو أيديولوجي للمؤسسات الدينية، وهذا من خلال مديرية التنظيم والشؤون القانونية والتعاون، وسهرها على الانسجام والتوافق للنصوص التنظيمية والتشريعية للمبادئ والأسس القانونية للتشريع الجزائري³. إذن، فالرقمنة في المجال القرآني يجب أن تخضع لرقابة مضاعفة: رقابة قانونية لحماية النظام العام، ورقابة موضوعية لضمان حياد المنصات التعليمية. كما نصّ الدستور على حماية الحياة الخاصة ومعطيات الأفراد الشخصية⁴.

1 انظر المادة 65 من التعديل الدستوري الجزائري 2020.

2 انظر المادة 65، الفقرة السادسة من التعديل الدستوري الجزائري 2020.

3 انظر المرسوم التنفيذي رقم 21-361 مؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ج.ر.ج.ج، العدد 72، 2021.

4 انظر المادة 47 من التعديل الدستوري الجزائري 2020.

وهو ما يكتسي أهمية خاصة في التّعليم القرآني الرّقمي الذي يعتمد على التّسجيلات الإلكترونية، والتواصل عبر المنصات، وتخزين البيانات، فالإلتزام بحماية الخصوصية يصبح هنا شرطاً دستورياً لضمان مشروعية العملية التعليمية، لاسيما إذا تعلق الأمر بفئة القاصرين، وبالتالي، فإن أي منصة للتعليم القرآني الرّقمي ملزمة دستورياً بتوفير آليات لحماية بيانات المتعلمين، وضمان عدم استغلالها خارج نطاق العملية التعليمية، وإلاّ تعرضت لإجراءات من طرف السلطة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية¹.

ولا يمكن إغفال البعد اللّغوي والهويّوي الذي كرّسه الدّستور باعتبار العربية والأمازيغية لغتين وطنيتين ورسميتين؛ فالتعليم القرآني الرّقمي يتّصل عضوياً باللّغة العربية كلغة القرآن قال تعالى: "إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ"²، مع إدراج البُعد الأمازيغي في الحساب وتجلي هذا عبر الشروحات أو المواد المساعدة وتعليمها لتسهيل التعليم، انسجاماً مع التعدد اللّغوي الذي يُشكّل جزءاً من الهوية الوطنية، وهنا يظهر كيف يربط الدّستور بين الهوية والرّقمنة في المجال التعليمي، بحيث تكون اللّغة جسراً بين المرجعية الدّينية ومتطلبات العصر الرّقمي.

إن القراءة المتأنية لهذه النصوص الدّستورية تُبرز أنّ التعديل الدّستوري الجزائري يستوعب التّحولات الرّقمية في التعليم القرآني، فمن جهة يمنح الأساس الدّستوري لتبني هذا النوع من التعليم باعتباره امتداداً لحق التعليم ولقاعدة الإسلام دين الدّولة، ومن جهة أخرى يضع قيوداً تنظيمية صارمة تضمن حياد العمليّة التّعليمية وحماية الخصوصية، مع الحرص على الانسجام مع مقومات الهوية الوطنية، وبذلك، فإن التعليم القرآني الرّقمي يجد في التعديل الدّستوري أرضية قانونية صلبة تسمح له بالتّطور، شريطة أن يُمارس ضمن إطار قانوني وتنظيمي يحافظ على مقاصد الهوية الدينية والوطنية ويضمن احترام الحقوق والحريات المكفولة دستورياً.

1 انظر المادة 46 من القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج.ر.ج.ج، العدد 3، 2018.

2 الآية 02، سورة يوسف.

الفرع الثالث: التوازن بين حرية التعليم الديني ومتطلبات الأمن الروحي في النصوص الدستورية.

من القضايا المهمة التي يعكسها التعديل الدستوري الجزائري مسألة التوازن بين الحرية الدينية وضرورات حماية الأمن الروحي؛ فبينما يكفل الدستور حرية ممارسة الشعائر الدينية، فإنه في الوقت ذاته يضع ضوابط لحمايته.

فيجد أساسه في النصوص الدستورية، التي حرصت على تكريس ثنائية دقيقة تقوم من جهة على ضمان الحقوق والحريات، ومن جهة أخرى على صيانة المرجعية الوطنية وحماية النظام العام، فالمادة 51 من الدستور تؤكد أن حرية ممارسة العبادات مكفولة، لكنها تمارس في إطار احترام القانون، وهو ما يبرز أن الحرية الدينية ليست مطلقة بل مؤطرة بضوابط قانونية تضمن الانسجام المجتمعي وحماية الأمن الروحي للأمة، وفي السياق ذاته، جاء النص الدستوري ليقر بأن الإسلام أحد مقومات الهوية الوطنية، ما يضيف مشروعية على تدخل الدولة لتنظيم التعليم الديني والقرآني، سواء في شكله التقليدي أو عبر الوسائط الرقمية¹.

إن حرية التعليم الديني، تُعتبر امتداداً للحق في التعليم الذي كُرس دستوريا باعتباره حقاً أساسياً ومجالاً لضمان تكافؤ الفرص²، لكن هذه الحرية لا يمكن أن تُمارس بمعزل عن مقتضيات الأمن الروحي، الذي يعبر عن حماية المرجعية الدينية الوطنية من الانحراف أو التوظيف الإيديولوجي، فالتعليم القرآني الرقمي مثلاً، ورغم أنه يتيح تعميم المعرفة الدينية عبر منصات إلكترونية حديثة، إلا أنه يثير مخاطر تتعلق بالمضامين غير المؤطرة، والتأثيرات الخارجية، واستغلال الفضاء الرقمي لأغراض بعيدة عن المقاصد التعليمية؛ هنا يظهر دور الدستور كإطار يضمن الحق في التعليم من جهة، ويبرر الرقابة المشروعة من جهة أخرى.

كما أن البعد القانوني في هذا التوازن يتمثل في إلزامية إخضاع حرية التعليم القرآني الرقمي إلى قواعد تحمي الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية للمتعلمين،

1 المادة 01 من مرسوم تنفيذي رقم 25-271 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1447 الموافق 10 نوفمبر سنة 2025، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ج.ر.ج، العدد 75، 2025.

2 أنظر المادة 65 من التعديل الدستوري الجزائري 2020.

وتمنع استغلال المنصّات الدّينية لأغراض سياسيّة أو طائفية. أمّا البعد الروحي فيبرز من خلال سعي الدولة لصون المرجعية الدّينية الوسطية التي تعكس هوية المجتمع الجزائري وتحصّنه من التيارات المتشدّدة أو المنحرفة، في حين يتمثّل البعد الأمني في ضرورة اتخاذ تدابير وقائية وتشريعية¹، تحدّد من مخاطر التلاعب بالمحتوى الدّيني الرّقمي، وتضمن أن تظل الحرية التّعليمية منسجمة مع مقتضيات السّلم الاجتماعي وحماية العقيدة الوطنيّة.

وبذلك يمكن القول إنّ الدّستور الجزائري لا ينظر إلى التّعليم القرآني الرّقمي باعتباره نشاطاً تعليمياً محضاً فحسب، بل بوصفه مجالاً يتقاطع فيه الحقّ الفردي في الحرية الدّينية مع المصلحة العامّة في حماية الأمن الروحي، ومن ثمّ، فإن أي سياسة أو تشريع في هذا المجال يجب أن يُبنى على مبدأ التوازن: تمكين الأفراد من حقهم الدستوري في التّعلّم الديني، مع تأكيد الرقابة القانونيّة التي تحول دون أي انحراف يهدد الهوية الوطنيّة أو يزعزع الاستقرار المجتمعي.

المطلب الثاني: التنظيم التشريعي للتّعليم القرآني التقليدي والرّقمي.

لا يقتصر التّأطير القانوني للتّعليم القرآني في الجزائر على المبادئ الدّستورية، بل يجد امتداده أيضاً في التّشريعات العادية والتنظيمية التي تضبط مهام وزارة الشؤون الدّينية والأوقاف وتحدد شروط فتح المدارس القرآنية ومتابعة نشاطها، غير أنّ هذه النّصوص ما تزال تعالج التّعليم القرآني في إطاره التقليدي تقريباً (الفرع الأول)، دون أن تضع أحكاماً خاصّة بالرقمنة والوسائط الرّقمية والمواقع بشكل واضح (الفرع الثاني)، وهو ما يطرح إشكاليات عملية وقانونية في ظلّ التحولات التكنولوجية الزاهنة.

الفرع الأول: التنظيم التشريعي للتّعليم القرآني التقليدي "الإطار الوضعي القائم".

يعتمد الإطار الوضعي للتّعليم القرآني التقليدي على مجموعة من المقتضيات التنفيذية والتشريعات الإطارية التي تمنح الدولة سلطة تنظيمية وإشرافية واسعة على الكتّاتيب والمدارس القرآنية وأماكن العبادة ذات الوظيفة التربوية والتعليمية، فقد حدّد المرسوم التنفيذي رقم 94-432 قواعد إنشاء وتنظيم وتشغيل المدارس القرآنية، مما

1 انظر المادة 34 من التعديل الدستوري الجزائري 2020.

أوضح شروط البنية الإدارية والتشغيلية لهذه المؤسسات¹، إضافة إلى ذلك أكد المرسوم التنفيذي رقم 13-377 على وضعية المسجد باعتباره فضاء ذا وظائف تربوية وتعليمية تدخل في صلاحيات وزارة الشؤون الدينية، فربط بين المسجد والهياكل التعليمية القرآنية الرسمية²؛ وعلى مستوى الإطار العام للتعليم، يشكّل قانون التوجيه للتربية قانون رقم 08-04 الخلفية التشريعية التي تحدّد دور الدولة في تنظيم المنظومة التعليمية وضمان جودة المناهج ومساوات الولوج، ما يجعل أي ضبط لعمل المدارس القرآنية قابلاً للمساءلة بمقتضيات القانون العام للتعليم³.

بالإضافة إلى ذلك، يخضع كثير من القائمين على التعليم التقليدي للالتزامات قانون الجمعيات رقم 12-06 متى عملوا في شكل هيئات مدنية⁴، بينما تستعمل وزارة الشؤون الدينية مقتضيات المرسوم رقم 06-03 في سياق تنظيم ممارسة الشعائر لغير المسلمين أو في ضبط علاقات الممارسات الدينية غير المأطرة⁵؛ وكلّ ذلك يمنح الإدارة أدوات اعتمادية ومصادقة ومراقبة لمنع الانحرافات ومراقبة تأهيل المؤطرين وضمان وحدة المرجعية التربوية.

الفرع الثاني: موقع التعليم القرآني الرقمي داخل شبكة القوانين الوطنية.

يدخل التعليم القرآني في الفضاء الرقمي تلقائياً في منظومة تنظيمية متنوعة فالمحتوى الرقمي المرئي المسموع يندرج تحت أحكام القانون رقم 14-04 المتعلق بالنشاط السمعي-البصري كلّما تشكّل على نحو خدمة بثّ منظّمة TV / Radio، ممّا يُفرض التزاماً بنظام الترخيص والالتزامات التحريرية وحفظ التسجيلات لدى

1 المرسوم التنفيذي رقم 94-432 المؤرخ في 24 ديسمبر 1994، يحدد قواعد إنشاء المدارس القرآنية وتنظيمها وسيرها، ج.ر.ج.ج، العدد 79، 1994.

2 المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 9 نوفمبر 2013، المحدد لشروط فتح المدارس القرآنية وتنظيمها وكيفيات سيرها، ج.ر.ج.ج، العدد 56، 2013.

3 القانون رقم 08-04، المؤرخ في 23 جانفي 2008، المتعلق بالقانون التوجيهي للتربية الوطنية، ج.ر.ج.ج، العدد 4، 2008.

4 القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بقانون الجمعيات، ج.ر.ج.ج، العدد 04، 2012.

5 الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 28 فيفري 2006، المتعلق بتحديد شروط ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، ج.ر.ج.ج، العدد 12، 2006.

الهيئة الوطنية المستقلة للسمعي البصري¹؛ أما إذا اشتغلت المنصة بتعليم القرآني بأسلوب تجاري (دورات مدفوعة، واشتراكات) فإن قانون التجارة الإلكترونية رقم 18-05 يخضعها لجملة من الإلتزامات تشمل قواعد المعاملات الإلكترونية، وحماية المستهلك، وشفافية العقود الإلكترونية²؛ وفي صلب الحماية القانونية للمتعلّمين يأتي قانون حماية المعطيات الشخصية قانون رقم 18-07 الذي يضع التزمّات صارمة بشأن جمع ومعالجة بيانات المتعلمين لا سيما القاصرين (موافقة الولي، وإجراءات الحفظ، وحق الاطلاع والتصحيح والحذف)³، علاوةً على ذلك، تضع تشريعات الإعلام والنشر وحدود خطاب الكراهية قواعد واجبة التطبيق بمقتضى قانون 20-05 حيث تضع سقفا للمحتوى الذي قد يمسّ السّلم الاجتماعي أو يُسوّق خطاباً تمييزياً⁴، فينقطع واجب الدولة في حماية «الأمن الرّوحي» مباشرةً مع تنظيم التّعليم القرآني الرّقمي، لأن هذا الأخير ينتشر عبر منصات بثّ ودورات عبر الإنترنت وتطبيقات هاتمية قد تؤثر سريعاً في وعي المتعلّمين، لذلك وجب توسيع النطاق الرّقابي من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وسلطة حماية المعطيات الشخصية.

ولنفادي التداخل وحماية المتعلّم مع احترام الحرية التعليمية، يجب أن تُبنى حوكمة واضحة خصيصاً لمجال التعليم القرآني الرّقمي تقوم على أربعة عناصر عملية:

1. تصنيف قانوني واضح للمنصات القرآنية: تمييز بين منصات تعليمية غير ربحية تابعة للمساجد والمعاهد الإسلامية، ومنصات تدريبية مدفوعة أو وسائل بث عامة، وتحديد المتطلبات المترتبة على كلّ فئة.
2. إجراءات ترخيص وإيداع مبسّطة للمنصات غير التجارية: أي مع تحديد آجال

1 القانون 14-04، المؤرخ في 24 فيفري 2014، المتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة ج.ر.ج.ج، العدد 16، 2014.

2 قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المؤرخ في 10 ماي 2018، ج.ر.ج.ج، العدد 28، 2018.

3 القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج.ر.ج.ج، العدد 3، 2018.

4 القانون رقم 20-05 المؤرخ في 28 أفريل 2020، المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها، ج.ر.ج.ج، العدد 27، 2020.

زمنية للرد، حيث يتيح للجهة المشغلة العمل بسرعة مع إمكانية المراجعة، بدل فرض إجراءات معقدة تُبعد المبادرات المحلية.

3. آلية إشعار وحذف خاضعة للرقابة القضائية: ولأن المحتوى الديني حساس، لا يجوز حذفه بقرار إداري منفرد غير خاضع للطعن؛ إنما تُطبق آلية سريعة لإشعار المنصة، وإمكانية طلب قرار قضائي مستعجل يقرر الحذف أو الإبقاء بعد فحص الأدلة.

4. حماية خاصة للقاصرين: اشتراط موافقة الولي لمعالجة بيانات الأطفال، وسياسات حفظ أمنة، وإقرار رقابة أبوية، وفتح مجال التواصل بين المنصات والأولياء. وإلزام المنصات بتقارير دورية لسلطة حماية المعطيات.

بهذا الإطار، يصبح التعليم القرآني الرقمي وسيلة فعالة لتعميم المعرفة الدينية، مع ضمان أن تُمارس الحرية التعليمية في حدود قانونية شفافة تحمي الهوية الدينية والقيمية للمجتمع وتمنع التجاوزات من دون أن تُقيد المبادرات المجتمعية المشروعة.

المبحث الثاني: الإستراتيجيات الوطنية الرقمية للتعليم القرآني.

يُعدّ الانتقال من التعليم القرآني التقليدي إلى فضاءات رقمية متطورة أحد أهم مظاهر التحديث في السياسات العمومية الجزائرية، حيث بات على الدولة، ممثلة في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وبالتنسيق مع قطاعات أخرى، أن تصوغ خطأً عملية لمواكبة التحولات التكنولوجية، بما يضمن جودة التعليم، ويحافظ في الوقت ذاته على المرجعية الوطنية والأمن الروحي للدولة، ويبرز هذا التوجّه من خلال مزيج من المبادرات العملية، والتنظيمات القانونية (المطلب الأول)، مع وجود رؤية إستراتيجية مستقبلية نحو التعليم القرآني في البيئة الرقمية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: جهود وزارة الشؤون الدينية.

أدركت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف أنّ التعليم الرقمي لم يعد خياراً ظرفياً، بل ضرورة إستراتيجية تفرضها التحولات التكنولوجية ومتطلبات العصر، ومن ثم، شرعت الوزارة في تبني مقاربة مؤسسية قائمة على إدماج الوسائط الرقمية ضمن سياساتها العمومية، من خلال إنشاء منصات إلكترونية رسمية، وإطلاق برامج إلكترونية تهدف إلى توسيع التعليم في البيئة الرقمية (الفرع الأول)، وتعميم آليات

التعليم عن بُعد، خاصة خلال جائحة كورونا التي مثلت لحظة تسريع لهذه المشاريع، مع إلزامية وضع معايير لضبط التعليم في البيئة الرقمية وضمان جودة المضامين (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المصحف والمقراءة الإلكترونية.

وَقَرَّت الوزارة منصات رقمية عبر الإنترنت حيث مكّنت الأطفال والشباب من مواصلة حلقات التحفيظ افتراضياً، وهو ما عزّز مبدأ استمرارية الخدمة العمومية في مجال التعليم الديني، كما أطلقت المصحف الإلكتروني الموحد، كأداة مرجعية رقمية تضمن وحدة القراءة الوطنية (رواية ورش) وتفاذي تشتت المرجعي الرقمي الناتجة عن انتشار تطبيقات غير مراقبة¹.

هذه الجهود عكست وعي الوزارة بضرورة التكيف مع متطلبات «الأمن الروحي»، بحيث لا يُترك المجال لتطبيقات أو منصات خارجية قد تخلط بين المرجعيات؛ ومن الناحية المؤسسية تعكس هذه المبادرات توجّهاً لخلق بيئة تعليمية قرآنية أكثر انفتاحاً على الشباب والأطفال، تراعي حاجيات الأجيال الجديدة في التفاعل مع التكنولوجيا، لكنها في الوقت نفسه تحافظ على المرجعية الدينية الوطنية، من خلال إشراف مباشر على المضامين وضبط معايير النشر، وهنا يظهر الطابع المزدوج لهذه الجهود: فهي من جهة تعبر عن سياسة عمومية تهدف إلى تحديث التعليم القرآني، ومن جهة أخرى وسيلة لتأطير هذا التعليم وضبطه بما يتماشى مع مقومات الهوية الوطنية؛ أما من حيث الاستشراف، فإن هذه الخطوات تمهّد لمرحلة جديدة يكون فيها التعليم القرآني الرقمي جزءاً من البنية التربوية الوطنية، وليس مجرد مبادرات ظرفية.

غير أنّ نجاح هذه التجربة يظل مشروطاً بمدى قدرة الوزارة على تطوير المنصات الإلكترونية بشكل مستدام، وضمان تفاعلها مع باقي الفاعلين (الأولياء، والجمعيات، والمؤسسات التعليمية)، وتوفير آليات تقييم للمحتوى الرقمي وجودته².

1 المقراءة الإلكترونية، أهداف المنصة، متاح على <https://maqraa.dz> ، تاريخ الاطلاع: 2026/03/12.

2 وكالة الأنباء الجزائرية، التعليم القرآني ركيزة أساسية في الحفاظ على هوية المجتمع الجزائري، متاح على <https://www.aps.dz> ، تاريخ الاطلاع: 2026/01/01.

إنَّ جهود وزارة الشؤون الدينية في هذا المجال تمثل إذن ركيزة أساسية لتجسيد فكرة التعليم القرآني في البيئة الرقمية باعتباره خدمة عمومية حديثة، تتقاطع فيها الأبعاد التربوية والتكنولوجية والروحية، وتعبّر في الوقت ذاته عن رؤية الدولة لتأمين المجال الديني في عالم متحوّل.

الفرع الثاني: ضمان جودة المضامين عبر المعايير التنظيمية والقانونية.

رغم الأهمية البالغة للمبادرات التي أطلقتها وزارة الشؤون الدينية في مجال التعليم القرآني الرقمي، إلا أنَّ الإطار القانوني والتنظيمي ما زال لم يواكب بعد هذا التحول بشكل واسع؛ فالنصوص التشريعية والمراسيم التنفيذية التي تنظّم المدارس القرآنية التقليدية مثل المرسوم التنفيذي 94-432 المحدّد لقواعد إنشاء المدارس القرآنية وتنظيمها وتسييرها، والمرسوم التنفيذي 13-377 المتضمّن القانون الأساسي للمسجد، لم يتضمّن أي إشارة إلى المنصات الرقمية أو التعليم القرآني عن بُعد، وهو ما يجعل الممارسة الرقمية الحالية قائمة أكثر على اجتهاد إداري ظرفي من طرف الوزارة، بدلاً من معايير قانونية واضحة ومؤسسية¹.

إنَّ الحوكمة الرقمية في هذا المجال ما زالت تسير وفق منطق الرقابة التقليدية في كثير من الدول الإسلامية التي تعتمد على الأطر البشرية ومراقبة المدارس القرآنية المادية، بينما تقتقر إلى أدوات حديثة تضمن جودة المحتوى الرقمي وتكفل مطابقته للمرجعية الدينية الوطنية لها². فالتعليم القرآني عبر الإنترنت، بحكم طبيعته العابرة للحدود، يطرح تحديات مضاعفة تتعلق بتعدد المنصات، وغياب تراخيص واضحة، وتفاوت جودة المضامين المنشورة "وتكشف أن الفجوة بين مثل التعاليم القرآنية وواقع الممارسة التعليمية لا تزال واسعة، وفي هذا السياق، لا يواجه التعليم القرآني إشكاليات كمية فحسب، بل يعاني أيضاً من تحديات تمسّ جودة

1 المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 9 نوفمبر 2013، المحدد لشروط فتح المدارس القرآنية وتنظيمها وكيفية سيرها، ج.ر.ج.ج، العدد 56، 2013.

2 Husna, Faidatun, et al. *Islamic Proselytizing in Digital Religion in Indonesia: The Challenges of Broadcasting Regulation.* Cogent Social Sciences 10, no. 1 (2024): 2357460.

<https://doi.org/10.1080/23311886.2024.2357460>.

مؤسساته واستدامتها"¹.

ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى وضع معايير تنظيمية دقيقة تضمن التحكم في جودة التعليم القرآني الرقمي دون المساس بروح الحرية التعليمية، ويمكن تلخيص أهم هذه المعايير في ثلاث أولويات أساسية:

1. إرساء مواصفات إلزامية للمنصات الرقمية: بحيث تحدد الدولة عبر وزارة الشؤون الدينية بالتنسيق مع الهيئات التقنية معايير واضحة للمحتوى، وطرق النشر، وحماية بيانات المستخدمين، بما يضمن الحد الأدنى من الجودة والالتزام بالمرجعية الدينية.

2. اعتماد تراخيص خاصة للمؤسسات التعليمية الرقمية: إذ يصبح الترخيص شرطاً أساسياً لعمل أي منصة قرآنية على الإنترنت، سواء كانت مجانية أو مدفوعة، وذلك لتفادي العشوائية وضمان المصداقية. ووجوب تعديل المرسوم التنفيذي رقم 13-377، وإدراج العنصر الرقمي فيه الذي صار ضرورة حتمية.

3. إنشاء لجان متخصصة لمطابقة المحتوى: بحيث تعمل على مراجعة المناهج الرقمية والمضامين المنشورة، والتحقق من انسجامها مع المرجعية الوطنية، مع استحداث ومنح المنصات المرخصة "شهادة مطابقة رقمية للمرجعية الدينية" يمكن عرضها للمستخدمين.

إن غياب هذه المعايير حالياً يكشف عن ثغرة جوهرية في السياسات العمومية، حيث ما زال النظام القانوني ينظر للتعليم القرآني من زاوية تقليدية بحتة، في وقت أصبح فيه الفضاء الرقمي المجال الأكثر جذباً للمتعلمين، خاصة الشباب والأطفال، ومن ثَمَّ، فإن تحديث النصوص القانونية لم يعد مجرد خيار، بل ضرورة لضمان الانتقال إلى حوكمة رقمية متكاملة، "كما يلزم تضافر شروط ثلاث:

1. تطوير البنية التحتية؛

2. إلزامية التكوين التكنولوجي للمعلمين؛

1 Engkizar Engkizar, Azhar Jaafar, Debi Sarianto, Nahid Ayad, Achyar Rahman, Afifah Febriani, Gifa Oktavia, Rosi Puspita, and Ikhwan Rahman, "Analysis of Quran Education Problems in Majority Muslim Countries," International Journal of Islamic Studies Higher Education 3, no. 1 (2024): 68, <https://doi.org/10.24036/insight.v3i1.219>.

3. ووضع سياسات عمومية؛

هذا ما يحفظ أصالة التعليم القرآني ويضمن جودة مخرجاته، ويؤسس في الوقت نفسه لثقة المجتمع في المؤسسات الرسمية باعتبارها المرجع الوحيد القادر على الجمع بين الأصالة والتحديث"¹.

المطلب الثاني: الصعوبات المستقبلية والتعاون الدولي في مجال الديني الرقمي.

تعالج القضايا وفق الأطر التنظيمية والقانونية والمؤسسية، كما يفتح أماناً وجود تحديات تعكس الثغرات الموجودة حالياً لذا كان لزاماً على وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والسلطة التشريعية بناء منظومات قانونية هادفة في مجال التعليم الرقمي وخاصة تعليم كتاب الله وما يتعلق بالمرجعية الدينية، حفاظاً على الأمن الروحي، وإن ظهور التحديات مع هذا العصر الرقمي وعصر الذكاء الاصطناعي ألزم إعادة النظر في شكل الرقابة على المحتوى التعليمي (الفرع الأول)، وتأهيل دعاة يواكبون الرقمنة (الفرع الثاني) وفتح باب التعاون الدولي، (الفرع الثالث)، جزاء توفر خدمة التعليم في الفضاء الانترنت المكتسي الطابع العابر للحدود.

الفرع الأول: الإنعكاسات المحتوى الرقمي على الأمن الروحي للدولة.

يمثل التعليم الرقمي نقلة نوعية في مسار توظيف التكنولوجيا لخدمة كتاب الله، غير أنّ هذه النقلة تحمل في طياتها تحديات معقدة تمس جوهر العملية التربوية والدينية، فالفضاء الرقمي بخلاف الإطار التقليدي للمساجد والمدارس القرآنية، فهو فضاء مفتوح وغير خاضع بالضرورة لرقابة مؤسسية مباشرة، مما يجعل مسألة ضبط المحتوى المعروض فيه من أعقد التحديات.

فمن جهة أولى، تسمح المنصات الرقمية والتطبيقات الذكية لأي فرد أو جماعة بنشر دروس قرآنية أو مواد تفسيرية دون المرور عبر قنوات الاعتماد الرسمية، هذه السهولة في الوصول إلى الجمهور تُضعف من سلطة وزارة الشؤون

1 Yuliati A. S, Susi Ernawati, Hardika Saputra, and M. Agus Kurniawan, "Islamic Education Management Strategy in the Digital Era: Governance Transformation to Increase Effectiveness and Accessibility," International Journal of Islamic Educational Research 1, no. 4 (2024): 27–44, <https://doi.org/10.61132/ijier.v1i4.67>.

الدينية والأوقاف، وتفتح المجال أمام تسرب مضامين تتعارض مع المرجعية الدينية الوطنية أو قد تحمل أفكارًا متطرفة أو بدعية، وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الروحي الذي التزم التعديل الدستوري الجزائري بحمايته باعتباره عنصرًا من عناصر الهوية الوطنية¹.

ومن جهة ثانية، فإن الرقابة التقليدية التي تمارسها الوزارة على المدارس القرآنية والمصاحف المطبوعة لا تجد نفس الفعالية في البيئة الرقمية، إذ يصعب التحقق من هوية المؤطرين ومؤهلاتهم أو من مدى التزامهم بالضوابط الشرعية والقانونية في البيئة الرقمية. كما أنّ التفاعلات التربوية عبر الفضاء الافتراضي سواء في المنتديات أم الفصول الافتراضية قد تخرج عن نطاق الضبط المؤسسي، فتسمح بتسلل أفكار غريبة أو أساليب تربوية غير منضبطة، بما يحول التعليم القرآني من رسالة إصلاحية إلى أداة قد تُستغل في نشر الانحرافات الفكرية.

وعلى الرغم من أنّ المنظومة القانونية الحالية بشأن تنظيم التعليم القرآني التقليدي تمنح للوزارة صلاحيات رقابية واضحة، ولكن هذه النصوص وُضعت في سياق التعليم الحضوري التقليدي ولم تُصمّم لمواجهة التحديات الرقمية. بذلك، تبقى غير كافية لضبط واقع التعليم القرآني عبر الإنترنت، الذي يتجاوز الحدود الجغرافية ويخضع لمنطق الانفتاح العالمي.

إنّ هذا الوضع يفرض على الوزارة الانتقال من منطق الرقابة اللاحقة على المحتوى إلى منطق الرقابة المسبقة والوقائية عبر سنّ نصوص قانونية وتنظيمية جديدة، تُلزم المنصات الرقمية بالحصول على تراخيص رسمية، وتضع معايير دقيقة لاعتماد المؤطرين، وتحدد آليات للرقابة الإلكترونية بالتنسيق بين وزارة الشؤون الدينية والهيئات التكنولوجية المختصة، وفتح باب التعاون الإقليمي والدولي في هذا الصدد.

وعليه، فإن التحدي الأكبر لا يكمن فقط في ضبط المحتوى، بل في إيجاد صيغة قانونية وتنظيمية حديثة توازن بين حرية النشر الرقمي كآلية لنشر القرآن عالميًا، وبين حماية المرجعية الوطنية من أي انحرافات فكرية أو بدعية قد تهدد استقرار المنظومة الدينية والتعليمية في الجزائر.

1 انظر المادتين 02-51 من التعديل الدستوري الجزائري 2020.

الفرع الثاني: التكوين الرقمي للدعاة لتحقيق حماية الأمن الروحي.

لا يمكن لأي سياسة عمومية في مجال التعليم القرآني الرقمي أن تبلغ أهدافها من دون وجود مؤطرين يمتلكون كفاءات مزدوجة كفاءة شرعية في علوم القرآن والفقه¹، وكفاءة تقنية تتيح لهم استثمار الوسائط الرقمية الحديثة بفعالية وأمان، فالاعتماد على المؤطر التقليدي الذي يكفي بنقل المحفوظات داخل الزوايا أو الكتابات لم يعد كافياً في عصر الرقمنة، حيث أصبح المتعلم في تواصل دائم مع المنصات الرقمية العابرة للحدود.

أول ما يفرضه هذا التحول هو بناء منظومة تكوين متخصصة، تُمكن المؤطرين من:

— إدارة المنصات التعليمية الرقمية بطرق احترافية، سواء عبر الفصول الافتراضية أو تطبيقات الهواتف الذكية.

— إعداد محتوى تعليمي رقمي يتوافق مع المرجعية الدينية الوطنية، ويستجيب لمعايير الجودة التعليمية الحديثة.

— ممارسة الرقابة الذاتية على ما ينشره من مضامين، بما يحول دون تسرب الأفكار الدخيلة أو التفسيرات غير المنضبطة.

إلى جانب ذلك، فإن التوسع في التعليم القرآني الرقمي يطرح إشكالية التوازن بين الانفتاح الرقمي وحماية الأمن الروحي، فمن جهة، يتيح الانفتاح عبر المنصات الإلكترونية فرصة تاريخية لنشر القرآن الكريم على نطاق عالمي، ويمنح شريحة واسعة من الأفراد داخل الوطن وخارجه إمكانية الاستفادة من التعليم القرآني دون قيود جغرافية؛ لكن من جهة أخرى، هذا الانفتاح قد يشكل مدخلاً لتسرب مضامين منحرفة أو أفكار متطرفة إذا لم تُمارس الرقابة المؤسسية بصرامة.

هنا تبرز أهمية التدخل التشريعي والتنظيمي لتأطير عملية التكوين نفسها؛ فالمشرع مدعو إلى وضع نصوص قانونية جديدة تفرض معايير مهنية دقيقة لاعتماد

1 انظر المادة 05 مرسوم تنفيذي رقم 25-136 مؤرخ في 28 شوال عام 1446 الموافق 27 افريل سنة 2025، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي 10-208 المؤرخ في 30 رمضان عام 1431 الموافق 2010 والمتضمن تنظيم المدرسة الوطنية للتكوين وتحسين المستوى لإطارات الشؤون الدينية والأوقاف وسيرها.

المؤطرين الرّقميين،... وتُخضعهم لبرامج تكوين إلزامية في المجال التكنولوجي، بما ينسجم مع متطلبات التحول الرقمي التي باتت تفرضها طبيعة الحقل الديني المعاصر.

ومن شأن هذا التوجه أن يُمكن الدولة من تحقيق توازن قانوني ومؤسسي دقيق بين متطلّبين متكاملين لا متعارضين: فمن جهة، يُسهم الانفتاح الرّقمي المُقنّن في تعزيز الحضور الدّولي للجزائر بوصفها مرجعيةً راسخة في تعليم القرآن الكريم وعلومه، ومن جهة أخرى، تكفل منظومة الاعتماد الشّرعي الرّقمي حماية المتعلمين من المضامين المنحرفة عقدياً وتصون الثوابت الدينية الوطنية التي يقوم عليها التعليم القرآني في الجزائر.

وبهذا المعنى، يغدو تكوين المؤطرين الدّينيين الرّقميين وتأهيلهم أداةً استراتيجية ذات وظيفة مزدوجة: وظيفة تنموية تتجلى في بناء كفاءات بشرية مؤهلة لمواكبة التحول الرّقمي المتسارع، ووظيفة ضبط معيارية تضمن أن هذا التحول لا يجري على حساب الأصالة الشّرعية ولا يتعارض مع منظومة القيم الدينية والثوابت الوطنية التي يستند إليها الحقل الدّيني الجزائري في بنائه وتنظيمه.

لا يمكن الاستغناء عن التقنية في هذا العصر، لضرورتها الحتمية ووجوب إدراجها كمناهج تدرس في المؤسسات سواء الجامعات في تخصصات الدينية والمعاهد الإسلامية لتكوين الأطارات الدّينية على مستوى الوطن، لإنتاج عقول قادرة على حماية المرجعية الدينية للدولة الجزائرية¹ وتفعيل هذا في العالم الافتراضي.

الفرع الثالث: التعاون الدولي في مجال التعليم القرآني في البيئة الرقمية.

حرصت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على التعاون مع جهات إقليمية أخرى في مجال التعليم الدّيني والأوقاف مما يسمح بتوسيع المعالجة وإعطاء توجه إصلاحي جديد، هذا يزيد من قدرة الوزارة على تعزيز المرجعية الدينية الوطنية على المستوى الإقليمي، فهناك اتفاقيات تعاونية من بينها، اتفاقية تعاون مع المملكة العربية السعودية في مجال التعاون لخدمة كتاب الله حيث تعكس هذه الاتفاقية إطاراً

1 بن نويوة لخضر، تأثير التيارات الدينية الوافدة في المرجعية الدينية الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 01، ص ص 578-580.

تقليدياً، لكن مع مقتضيات التحول الرقمي يفرض إعادة قراءة هذه الاتفاقية ضمن نموذج رقمي يقوم على رقمنة الأوقاف وتطوير التعليم الديني الإلكتروني وتعزيز الحوكمة الرقمية بما يضمن الشفافية والكفاءة ويعزز البعد الأمني السيبراني كعنصر لازم في حماية المنظومة الدينية من التهديدات الرقمية، مما يحول الاتفاقية من مجرد تعاون مؤسساتي إلى شراكة إستراتيجية رقمية عابرة للحدود¹.

كما جاءت اتفاقية أخرى مع حكومة الجمهورية السودانية حول ترسيخ العلاقات وتدعيم التعاون في كل المجالات وتبادل الخبرات في تكوين الدعاة، هذا يضيف إمكانية التعاون الرقمي بين الدولتين².

كذلك اتفاقية التعاون في مجال الرقمنة والأوقاف مع دولة قطر وأبرز ما جاءت به هو تطوير التسيير المؤسسات الدينية عبر الرقمنة والعصرنة وتوسيع مجال التعاون وتطوير المبادرات المشتركة ونشر قيم الوسطية والاعتدال هذا يرفع من حماية الأمن الروحي للبلدين ويزيد من الاهتمام بالتعليم الديني في البيئة الرقمية³.

تكشف هذه الاتفاقيات الثلاث مجتمعةً عن مسار تطوري في تعامل الجزائر مع تعليم القرآن الكريم دولياً؛ فمن التعاون التقليدي القائم على إفاد المعلمين وتبادل الخبرات عام 2003، إلى التعاون الرقمي الصريح في رقمنة المؤسسات الدينية عام 2025. غير أن الفجوة في الاتفاقيات لا تزال تقتصر إلى بروتوكولات رقمية واضحة تُحدث مضمونها وتُكيّفهما مع متطلبات البيئة الرقمية.

1 انظر المواد من 01 إلى 09 من المرسوم الرئاسي رقم 05-104 مؤرخ 31 مارس 2005، يتضمن التصديق على اتفاقية التعاون بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والمملكة العربية السعودية في مجال الشؤون الإسلامية و الأوقاف، الموقعة بالرياض في 01 جانفي 2003، ج.ر.ج.ج، 2003.

2 انظر المواد 01 إلى 08 من المرسوم الرئاسي 04-323 الموافق 10 أكتوبر 2004، يتضمن التصديق على اتفاقية التعاون بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية وحكومة جمهورية السودان في مجال الشؤون الدينية، الموقعة بالجزائر في 10 جويلية 2003، ج.ر.ج.ج، 2004.

3 البرنامج التنفيذي بين الجزائر وقطر في مجال الشؤون الدينية والأوقاف، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، توقيع اتفاقية تعاون بين الجزائر وقطر في مجال الشأن الديني، متاح على <https://marw.gov.dz> ، 28 سبتمبر 2025.

وخلاصة القول، تمثل هذه الاتفاقيات تعاوناً إقليمياً إلا أنه لم يُستثمر بعد رقمياً بشكل واضح، وضرورة إعادة قراءتها ضمن إطار رقمي يعني تحويل التعاون في "خدمة كتاب الله" من شعار إلى منظومة تقنية-تربوية-أمنية متكاملة تخدم القرآن الكريم في عصر الذكاء الاصطناعي.

الخاتمة:

يعتبر التعليم القرآني في الجزائر ركيزة أساسية في حماية الهوية الوطنية وضمان الأمن الروحي، وهو ما يظهر في الإطار الدستوري والتشريعي والتنظيمي الذي منح له مكانة معتبرة ضمن هذه النصوص، غير أنّ الثورة الرقمية التي غيرت أنماط التعليم والتعلم طرحت تحديات جديدة، لم تستوعبها النصوص الدستورية بشكل صريح، وظلّ تنظيمها التشريعي محدوداً في إطاره التقليدي.

كما تبيّن أنّ السياسات العمومية للدولة، رغم ما أحرزته من خطوات هامة في مجال إدماج التكنولوجيا (التعليم عن بعد، والمنصات الإلكترونية، والمصحف الإلكتروني)، تبقى محكومة بمقاربات تقنية أكثر من كونها مضبوطة بقوانين تضمن الحوكمة الرقمية، وتحافظ في الوقت نفسه على أصالة المرجعية الوطنية.

وبناءً عليه، يمكن القول إنّ نجاح مشروع التعليم القرآني في ظل الرقمنة رهين بتبني منظومة قانونية وهياكل مؤسسية شاملة، تراعي التوازن بين حرية التعليم الديني وضرورات حماية الأمن الروحي، وتستجيب لتحديات العصر الرقمي، بما يتيح للجزائر أن تجعل من الرقمنة رافعة لتعزيز حضور القرآن الكريم محلياً وعالمياً وعملاً بمصدق قول سيّدنا رسول الله صل الله عليه وسلّم "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"¹. وخدمة لكتاب الله الذي قال فيه المولى جلّ جلاله: "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ"².

الإقتراحات:

— ضرورة إصدار نص تشريعي خاص بالتعليم القرآني في البيئة الرقمية، يحدد

1 محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح "صحيح البخاري"، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، كتاب فضائل القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، حديث رقم 5027، ص 2282.

2 الآية 09، سورة الحجر.

- شروط إنشاء المنصات الإلكترونية، وضوابط اعتمادها، وآليات مراقبتها من قبل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
- وضع معايير تقنية وبيداغوجية ملزمة للمنصات الرقمية والتطبيقات الذكية الخاصة بالقرآن الكريم، بما يضمن أصالة المحتوى، وجودة الأداء، وحماية المتعلمين من الانحرافات الفكرية والتربوية.
 - تكوين وتأهيل مؤطرين جدد يجمعون بين الكفاءة الشرعية والقدرة على توظيف الوسائط التكنولوجية الحديثة، مع إدماج وحدات في التربية الرقمية داخل برامج تكوين الأئمة والمعلمين في المعاهد الإسلامية الوطنية.
 - إنشاء هيئة رقابة رقمية تكون مهمتها متابعة التعليم القرآني عبر الفضاء الرقمي، وضمان مطابقة المحتوى للمرجعية الدينية الوطنية.
 - تشجيع البحث العلمي الأكاديمي في مجال التعليم القرآني الرقمي، عبر دعم الأطروحات الدكتوراه ورسائل الماستر ومذكرات التخرج على مستوى المعاهد الإسلامية، وتخصيص تمويلات لمشاريع بحثية تربط بين القانون والتكنولوجيا والتعليم الديني.
 - الانفتاح على التجارب المقارنة للاستفادة من نماذج تنظيم التعليم الديني في الفضاء الرقمي، وتكييفها مع الخصوصية الجزائرية.

قائمة المراجع:

القرآن الكريم

— الاية 02، سورة يوسف.

— الاية 09، سورة الحجر.

أولاً- الكتب:

— محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح "صحيح البخاري"، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، كتاب فضائل القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، حديث رقم 5027، ص 2282.

ثانياً- المقالات العلمية:

— صليحة بن نملة، واقع الرقمنة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 09، العدد 02، 2025، ص ص 1218-1231.

— بن نويوة لخضر، تأثير التيارات الدينية الوافدة في المرجعية الدينية الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 01، ص ص 566-581.

ثالثاً- القوانين الوطنية:

أ)- النصوص الدستورية:

— المرسوم الرئاسي رقم 20-442، يتضمن تعديل الدستوري الجزائري مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، ج.ر.ج.ج، عدد 82، صادر في 30 ديسمبر 2020.

ب)- القوانين:

— المرسوم الرئاسي رقم 05-104 مؤرخ 31 مارس 2005، يتضمن التصديق على اتفاقية التعاون بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية و المملكة العربية السعودية في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف، الموقعة بالرياض في 01 جانفي 2003، ج.ر.ج.ج، العدد 24، 23 أبريل 2005.

— المرسوم الرئاسي 04-323 الموافق 10 أكتوبر 2004، يتضمن التصديق على اتفاقية التعاون بين بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية وحكومة جمهورية

- السودان في مجال الشؤون الدينية، الموقعة بالجزائر في 10 جويلية 2003، ج.رج.ج، العدد 64، 10 أكتوبر 2004.
- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم ج.رج.ج، العدد 78، 30 سبتمبر 1975.
- الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 28 فيفري 2006، المتعلق بتحديد شروط ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، ج.رج.ج، العدد 12، 2006.
- القانون رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، المتعلق بالقانون التوجيهي للتربية الوطنية، ج.رج.ج، العدد 4، 2008.
- القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بقانون الجمعيات، ج.رج.ج، العدد 04، 2012.
- القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فيفري 2014، المتعلق بالنشاط السمعي البصري، ج.رج.ج، العدد 16، 2014.
- القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج.رج.ج، العدد 28، 2018.
- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج.رج.ج، العدد 3، 2018.
- القانون رقم 20-05 المؤرخ في 28 أبريل 2020، المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، ج.رج.ج، العدد 2، 2020.

(ج) - المراسيم التنفيذية:

- المرسوم التنفيذي رقم 94-432 المؤرخ في 24 ديسمبر 1994، يحدد قواعد إنشاء المدارس القرآنية وتنظيمها وسيرها، ج.رج.ج، العدد 79، 1994.
- المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 9 نوفمبر 2013، المحدد لشروط فتح المدارس القرآنية وتنظيمها وكيفيات سيرها، ج.رج.ج، العدد 56، 2013.
- المرسوم التنفيذي رقم 21-361 مؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ج.رج.ج، العدد 72، 2021.

- مرسوم تنفيذي رقم 25-271 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1447 الموافق 10 نوفمبر سنة 2025، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ج.ر.ج.ج، العدد 75، 2025.
- مرسوم تنفيذي رقم 25-136 مؤرخ في 28 شوال عام 1446 الموافق 27 أفريل سنة 2025، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي 10-208 المؤرخ في 30 رمضان عام 1431 الموافق 2010 والمتضمن تنظيم المدرسة الوطنية للتكوين وتحسين المستوى لإدارات الشؤون الدينية وسيرها، ج.ر.ج.ج، العدد 53، 2010.

رابعاً- المواقع الالكترونية:

- <https://maqraa.dz/goals> 12/03/2026, 16:10.
- <https://marw.gov.dz>.2026/01/11
- <https://maqraa.dz>.13:48، 2026/02/21.
- <https://www.aps.dz/algerie/societe/mgfbade3-1>، 2026/04/04

خامساً- المراجع باللغة الأجنبية:

- Engkizar Engkizar, Azhar Jaafar, Debi Sarianto, Nahid Ayad, Achyar Rahman, Afifah Febriani, Gifa Oktavia, Rosi Puspita, and Ikhwan Rahman, "Analysis of Quran Education Problems in Majority Muslim Countries," International Journal of Islamic Studies Higher Education 3, no. 1 (2024): 68, <https://doi.org/10.24036/insight.v3i1.219>.
- Husna, Faيداتun, et al. "Islamic Proselytizing in Digital Religion in Indonesia: The Challenges of Broadcasting Regulation." Cogent Social Sciences 10, no. 1 (2024)
- Yuliati A. S., Susi Ernawati, Hardika Saputra, and M. Agus Kurniawan, "Islamic Education Management Strategy in the Digital Era: Governance Transformation to Increase Effectiveness and Accessibility," International Journal of Islamic Educational Research 1, no. 4 (2024): 27-44, <https://doi.org/10.61132/ijier.v1i4.6>